



سورية و المهجر
للخدمات المالية المحورية

مرجعك للإستثمار

القوائم المالية المدققة للشركة

لنتائج

عام 2015



شهادة محاسب قانوني

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة الشركاء في شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية

تقرير حول البيانات المالية

لقد دققنا البيانات المالية المرفقة لشركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولية "الشركة" والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2015 وبيان الدخل والشامل وبيان التغيرات في حقوق الشركاء وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة موزونة للمبلغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. إن اختيار تلك الإجراءات يستند إلى اجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للشركة ذي الصلة بأعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للبيانات المالية.

في إعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

الرأي

في رأينا، إن البيانات المالية تُظهر عدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2015 وأدائها المالي وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية

نحتفظ الشركة بقبود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وإن البيانات المالية المرفقة متفقة معها ونوصي المصادقة عليها.

د. قحطان السيوفي



17 آذار 2016
دمشق - الجمهورية العربية السورية

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة

بيان المركز المالي
كما في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	إيضاح	
ليرة سورية	ليرة سورية		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
282,433,527	296,088,312	3	تقد وأرصدة لدى المصارف
1,106,364	1,032,784	4	موجودات مالية للمتاجرة
16,295,496	11,809,270	5	موجودات متداولة أخرى
299,835,387	308,930,366		
			الموجودات غير المتداولة
2,500,000	2,500,000	6	موجودات غير متداولة أخرى
44,590,055	41,869,215	7	ممتلكات ومعدات
877,045	637,693	8	موجودات غير ملموسة
47,967,100	45,006,908		
347,802,487	353,937,274		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الشركاء
			المطلوبات
			المطلوبات المتداولة
12,533,859	12,478,259	9	ذمم دائنة ومصاريف منسحقة غير مدفوعة وأخرى
12,533,859	12,478,259		مجموع المطلوبات
			حقوق الشركاء
300,000,000	300,000,000	10	رأس المال المنفوع
3,526,862	4,145,901	11	الاحتياطي الإلزامي
2,366,406	3,526,862	11	الاحتياطي الاختياري
29,375,360	33,786,252		أرباح مدورة
335,268,628	341,459,015		مجموع حقوق الشركاء
347,802,487	353,937,274		مجموع المطلوبات وحقوق الشركاء

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناء على قرار مجلس المديرين بتاريخ 17 آذار 2016.

جورج صايغ
نائب رئيس مجلس المديرين

عمرو زهري
رئيس مجلس المديرين

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	إيضاح	
ليرة سورية	ليرة سورية		
			الإيرادات
3,447,674	589,624	12	إيرادات الوساطة والاستشارات المالية
23,001,146	24,319,066	3	إيرادات الفوائد
5,000	7,500	4	إيرادات موجودات مالية للمتاجرة
12	11		أخرى
26,453,832	24,916,201		مجموع الإيرادات
			المصاريف
(9,065)	(73,580)	4	خسائر إعادة تقييم موجودات مالية للمتاجرة غير محققة
(7,915,473)	(10,777,291)	13	نفقات الموظفين
(3,200,500)	(2,975,692)	7,8	الإستهلاكات والإطفاءات
(3,724,233)	(4,899,251)	14	مصاريف إدارية وعمومية
(14,849,271)	(18,725,814)		مجموع المصاريف
11,604,561	6,190,387		ربح السنة
-	-		مكونات الدخل الشامل الأخرى
11,604,561	6,190,387		الدخل الشامل للسنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة

بيان التغيرات في حقوق الشركاء
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

مجموع حقوق الشركاء ليرة سورية	أرباح مدورة ليرة سورية	الاحتياطي الاختياري ليرة سورية	الاحتياطي الاجباري ليرة سورية	رأس المال المدفوع ليرة سورية	
335,268,628	29,375,360	2,366,406	3,526,862	300,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2015
6,190,387	6,190,387	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	(1,779,495)	1,160,456	619,039	-	المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 11)
341,459,015	33,786,252	3,526,862	4,145,901	300,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2015
323,664,067	19,775,735	1,521,926	2,366,406	300,000,000	الرصيد في 1 كانون الثاني 2014
11,604,561	11,604,561	-	-	-	الدخل الشامل للسنة
-	(2,004,936)	844,480	1,160,456	-	المحول إلى الاحتياطيات (إيضاح 11)
335,268,628	29,375,360	2,366,406	3,526,862	300,000,000	الرصيد في 31 كانون الأول 2014

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة

بيان التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	إيضاح
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الأنشطة التشغيلية
11,604,561	6,190,387	ربح السنة
		التعديلات للبيانات التالية :
(23,001,146)	(24,319,066)	إيرادات الفوائد
2,951,375	2,736,340	7 مصاريف استهلاك الممتلكات والمعدات
249,125	239,352	8 مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة
9,065	73,580	4 خسائر (إيرادات) إعادة تقييم موجودات مالية للمتاجرة غير محققة
(8,187,020)	(15,079,407)	
		التغيرات في رأس المال العامل
(3,240,687)	(181,785)	موجودات متداولة أخرى
(6,559,805)	(55,600)	ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى
(17,987,512)	(15,316,792)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(913,800)	(15,500)	7 شراء ممتلكات ومعدات
(690,000)	-	8 شراء موجودات غير ملموسة
17,241,462	28,987,077	فوائد مقبوضة
(60,000,000)	-	ودائع لدى البنوك
(44,362,338)	28,971,577	صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة الاستثمارية
(62,349,850)	13,654,785	صافي النقص في النقد وما في حكمه
84,783,377	22,433,527	النقد وما في حكمه في بداية السنة
22,433,527	36,088,312	3 النقد وما في حكمه في نهاية السنة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 19 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية وتقرأ معها

1 معلومات عن الشركة

تم تأسيس شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة بموجب نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية رقم /3942/ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 28 آب 2006.

منحت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الشركة الموافقة الأولية على التأسيس بتاريخ 17 آذار 2008 وتم تعديلها بتاريخ 25 آب 2008.

كما حصلت الشركة على موافقة البنك المركزي على مساهمة بنك سورية والمهجر بتأسيس شركة وساطة مالية محدودة المسؤولة بموجب القرار رقم (423/م ن / ب 4) الصادر عن مجلس النقد والتسليف بتاريخ 4 أيلول 2008.

تمت المصادقة على النظام الأساسي للشركة بموجب قرار وزارة الاقتصاد والتجارة رقم /2553/ تاريخ 4 كانون الثاني 2009.

سجلت الشركة في السجل التجاري تحت الرقم 15664 تاريخ 27 كانون الثاني 2009 برأسمال قدره 300,000,000 ليرة سورية.

تم منح الشركة الترخيص النهائي من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب القرار رقم (23/م) بتاريخ 23 شباط 2009، حيث قام الشركاء بتحرير رأس مال الشركة، وذلك لممارسة النشاطات التالية:

- تقديم الاستشارات وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية.
- الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة ولحساب الغير.
- إدارة الإصدارات الأولية دون تعهد بالتغطية.
- إدارة الاستثمار.

كما حصلت الشركة على العضوية لدى سوق دمشق للأوراق المالية وعلى العضوية لدى مركز المقاصة والحفظ المركزي بموجب القرار رقم /278/ تاريخ 26 نيسان 2009.

باشرت الشركة أعمالها في 25 تشرين الأول 2009 بقرار رقم 105/م الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية وتفسيراتها.

تم عرض البيانات المالية بالليرات السورية والتي تمثل عملة التشغيل للشركة.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية للمتاجرة والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

بعد الأخذ بعين الاعتبار أحدث مؤشر رسمي لأسعار المستهلك والمؤشرات النوعية الأخرى، لا يعتبر الاقتصاد التي تعمل به الشركة اقتصاداً ذا تضخم مرتفع.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قامت الشركة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداءً من 1 كانون الثاني 2015. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للشركة أو أدائها المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين
- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداءً من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على الشركة وتتضمن:
 - ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
 - ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
 - ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والألات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداءً من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على الشركة وتتضمن:
 - ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - ◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
 - ◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

- **معايير التقارير المالية الدولية رقم 14 - "الحسابات التنظيمية المؤجلة"**
إن معيار التقارير المالية الدولية رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى أسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولية رقم 14 يجب أن تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في بيان المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الأسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الأسعار على بياناتها المالية. إن معيار التقارير المالية الدولية رقم 14 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016. باعتبار أن الشركة تقوم أصلاً بإعداد بياناتها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، فإن هذا المعيار سوف لن يطبق.
- **معايير التقارير المالية الدولية رقم 15 - الإيرادات من العقود مع الزبائن**
تم إصدار معيار التقارير المالية الدولية رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.
- **تعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 11 - الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص**
تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم 11 من المشارك في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملائمة لمحاسبة جميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولية رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصص المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصص إضافية في نفس العمليات المشتركة في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولية رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة المعد التقارير لها، تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كل من الاستحواذ الأولي لحصص في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على الشركة.
- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولية رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولية رقم 38: توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاءات**
توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولية رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولية رقم 38 وهو أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جداً في إطفاء الأصول غير الملموسة. هذه التعديلات نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 كانون الثاني عام 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على الشركة نظراً لأن الشركة لا تستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

- **تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 : طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة**
تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. المنشآت التي تتبنى معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة والتي تختار استخدام طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة، ستكون ملزمة بتطبيق هذا الأسلوب اعتباراً من تاريخ الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية. هذه التعديلات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني عام 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على الشركة.

- **التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة:**
تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها تمثل عمل تجاري، كما تم تعريفها في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروع المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر لاحق وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

- **التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 الى 2014):**
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن:
◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها يرسم البيع والعمليات غير المستمرة
◀ معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
◀ معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على الشركة.

- **التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:**
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:
◀ متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
◀ أن بنود محددة في بيان الدخل والشامل وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
◀ أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإفصاحات حول البيانات المالية
◀ أن حصة الدخل الشامل من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل الشامل وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل الشامل.

علاوةً على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبيان الدخل الشامل. هذه التعديلات تعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.3 المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق (تتمة)

- **التعديلات على معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10 و 12، ومعياري المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: تطبيق استثناء توحيد البيانات المالية:**
- تتناول التعديلات القضايا التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض بيانات مالية موحدة ينطبق على منشأة أم تابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة. علاوةً على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي لا تعتبر كمنشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات دعم لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة استثمار تقاس بالقيمة العادلة. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 تسمح للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بإبقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصص شركاتها التابعة.
- يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على الشركة.

2.4 أهم الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

- إن عملية إعداد البيانات المالية تتطلب من إدارة الشركة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الإيرادات والمصاريف والموجودات والمطلوبات والالتزامات المحتملة في تاريخ البيانات المالية. إن عدم التأكد المتضمن في اجتهادات وتقديرات الإدارة قد يؤدي الى تعديلات هامة في القيم الحالية للموجودات والمطلوبات المقررة في المستقبل.
- إن الفرضيات الأساسية المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى بتاريخ بيان المركز المالي والتي قد تؤدي لتعديل جوهر في القيمة المدرجة للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة هي كما يلي:

انخفاض قيم الموجودات غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ بيان المركز المالي بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للإسترداد الأصل، في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للإسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للإسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني تم الاعتراف بها في السنوات السابقة لأصل، عدا الشهرة، لم تعد توجد أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ القابل للإسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة التدني المعترف بها لأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للإسترداد منذ الاعتراف بأخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك، تتم زيادة المبلغ المرحل للأصل إلى مبلغه القابل للإسترداد.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بتقدير مدى قدرة الشركة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية، فإن إدارة الشركة متأكدة من أن الشركة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على دراية بأية أمور جوهرية من الممكن أن تنثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أهم السياسات المحاسبية

أ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف بالإيراد فقط عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى الشركة، فيما يلي المقاييس المتبعة للاعتراف بالإيراد:

- **تقديم خدمات**
يتحقق الإيراد الناتج عن الإستشارات المالية عند الانتهاء من تقديم الخدمة وعن عمولات التداول عند إكمال كل معاملة.
- **الفوائد**
يتم تحقيق الإيراد من الفوائد عند استحقاقها باستخدام سعر الفائدة الفعلي.
- **التوزيعات عن الاستثمارات**
يتحقق الإيراد عند أحقية الشركة في استلام هذه التوزيعات.

ب. ضريبة الدخل

تخضع الشركة فيما يتعلق بضريبة الدخل لضريبة الدخل على الأرباح الحقيقية النافذة في الجمهورية العربية السورية.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الالتزام كما في تاريخ المركز المالي وتحتسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة وبناء على القوانين التي تم تشريعها في تاريخ المركز المالي.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ المركز المالي ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ج. الموجودات المالية للمتاجرة

تسجل الموجودات المالية للمتاجرة عند شرائها بالتكلفة ويعاد قياسها فيما بعد بالقيمة العادلة. تسجل الأرباح أو الخسائر المحققة وغير المحققة في بيان الدخل الشامل.

د. ذمم دائنة ومستحقات

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستغلة سواء تمت أم لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ه. ممتلكات ومعدات

يتم اظهار الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد خصم الإستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم تغيير طريقة استهلاك الممتلكات والمعدات وعمرها الزمني عند تغير نمط استهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيها وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي.

يتم الغاء الاعتراف بالأصل عند استبعاده أو عندما لا يكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من استخدامه أو استبعاده. أية أرباح أو خسائر تنجم عن إستبعاد الأصل تحتسب على أنها الفرق بين عوائد استبعاد الأصل وقيمة الأصل المستبعد. تسجل هذه الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل الشامل ضمن بند إيرادات أو مصاريف أخرى في نفس الفترة التي تم استبعاد الأصل فيها. لا يتم استهلاك المشاريع قيد التنفيذ حتى تصبح جاهزة للاستخدام وتوضع قيد التشغيل.

يحسب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات التالية:

5 سنوات	■ التجهيزات والمعدات
10 سنوات	■ الأثاث والمفروشات المكتبية
20 سنوات	■ المباني

و. الموجودات غير الملموسة

يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة عند شرائها بالتكلفة وفيما بعد يتم تقييمها بالتكلفة مطروحا منها أية مخصصات للإطفاء وأية مخصصات متعلقة بتدني قيمتها. ويتم تقدير عمر الموجودات غير الملموسة الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة.

يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويقيد الإطفاء في بيان الدخل الشامل. أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل الشامل. كذلك تتم مراجعة تقدير العمر الزمني وطرق الإطفاء لتلك الموجودات في نهاية كل سنة ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة. يتم تغيير طريقة إطفاء الأصل غير الملموس وعمره الزمني عند تغير نمط إطفاء المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة فيه كلما كان ذلك ضرورياً، وتعالج هذه التغييرات على أنها تغييرات في التقدير المحاسبي، كما تسجل مصاريف إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات العمر المحدد في بيان الدخل الشامل مع العناصر المشابهة لها من حيث الطبيعة.

يتم احتساب الإطفاءات بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على طول عمرها الإنتاجي. فيما يلي الأعمار الإنتاجية المتوقعة للموجودات غير الملموسة:

5 سنوات	■ برامج الكمبيوتر
5 سنوات	■ الربط مع السوق

ز. تدني قيم الموجودات غير المالية

تقوم الشركة في تاريخ البيانات المالية بتقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية تدني قيمة الأصل. وإذا وجد أي مؤشر من هذا النوع، تقوم الشركة بتقدير المبلغ القابل للإسترداد للأصل. في حال تبين أن قيمة الأصل المسجلة أكبر من القيمة القابلة للإسترداد يتم الاعتراف بتدني قيمة الأصل حتى تعادل القيمة القابلة للإسترداد.

في تاريخ كل بيان مركز مالي، يتم تقييم ما إذا كانت توجد أية دلالة على أن خسارة تدني معترف بها لأصل في السنوات السابقة، عدا عن الشهرة، لم تعد توجد أو أنها قد انخفضت، وإذا وجدت هذه الحالة، تقوم الشركة بتقييم المبلغ القابل للإسترداد لذلك الأصل.

يجب عكس خسارة التدني المعترف بها للأصل فقط إذا كان هناك تغير في التقديرات المستخدمة لتحديد مبلغ الأصل القابل للإسترداد منذ الاعتراف بأخر خسارة في تدني القيمة، وإذا كانت الحالة كذلك يجب زيادة المبلغ المرسل للأصل إلى مبلغه القابل للإسترداد.

2 أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

2.5 أهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ح. إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية

■ الأصول المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (أو جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الأصول المالية المتشابهة - حسب مقتضى الحال) عند:

- انتهاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل المالي، أو
- قيام الشركة بنقل الحقوق باستلام التدفقات النقدية للأصل المالي، أو تحمل مسؤولية دفع التدفقات النقدية بالكامل لطرف ثالث حال استلامها بدون تأخير جوهري من خلال ترتيبات تحويل، وإما (أ) قيام الشركة بنقل جميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل المالي بشكل جوهري، أو (ب) إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع الأصل المالي بشكل جوهري، لكن قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الشركة بنقل حقوق استلام التدفقات النقدية لأصل أو أنها دخلت في ترتيبات تحويل، فإنها تقيم فيما إذا احتفظت بمخاطر ومنافع ملكية الأصل والى أي مدى. إذا لم تقم الشركة بنقل أو الاحتفاظ بجميع مخاطر ومنافع ملكية الأصل بشكل جوهري، ولم تحول السيطرة على الأصل المنقول، فإن الشركة تستمر بالاعتراف بالأصل المنقول إلى حد مشاركتها المستمرة. في هذه الحالة، تقوم الشركة أيضاً بالاعتراف بالالتزام المصاحب. يتم تقييم الأصل المنقول والالتزام المصاحب على أساس يعكس الحقوق والالتزامات المحتفظ بها من قبل الشركة.

يتم تقييم المشاركة المستمرة التي لها شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو أكبر قيمة يمكن أن يطلب من الشركة دفعها، أيهما أقل.

■ الالتزامات المالية

يتم استبعاد الالتزام المالي عند انقضائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عند استبدال الالتزام المالي الحالي بأخر وبشروط مختلفة، يتم محاسبة هذا التعديل على أنه انقضاء للالتزام المالي الأصلي واعتراف بالالتزام المالي جديد ويتم الاعتراف بالفرق كربح أو خسارة في بيان الدخل الشامل.

ي. النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشمل النقد وما في حكمه على النقد والارصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحقاق الأصلي.

ك. التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات ويتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي المعلنة من قبل مصرف سورية المركزي. يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للشركة في بيان الدخل الشامل.

إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية والتي تمثل العملة الرئيسية للشركة.

ل. التقاص

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة والنية لتسويتها على أساس التقاص لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

3 نقد وأرصدة لدى المصارف

- يتألف النقد والأرصدة لدى المصارف مما يلي :

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,975	1,700	نقد في الخزينة
9,324,970	3,662,365	حسابات جارية لدى البنوك
10,610,299	6,683,570	حسابات جارية لدى البنوك (ارصدة ذمم المستثمرين في الوساطة)
2,495,283	6,740,677	حسابات جارية - تسوية البنك المركزي
-	19,000,000	ودائع لأجل لدى البنوك استحقاقها الأصلي أقل من ثلاثة اشهر
260,000,000	260,000,000	ودائع لأجل لدى البنوك استحقاقها الأصلي أكثر من ثلاثة اشهر
282,433,527	296,088,312	

بلغت إيرادات الفوائد عن ودائع لدى البنوك خلال عام 2015 مبلغ 24,319,066 ليرة سورية بمعدل فائدة وسطي 10% في حين بلغت إيرادات الفوائد عن ودائع لدى البنوك خلال عام 2014 مبلغ 23,001,146 ليرة سورية بمعدل فائدة وسطي 10%.

- يتضمن النقد وما في حكمه المدرج في بيان التدفقات النقدية على الأرصدة التالية:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,975	1,700	نقد في الخزينة
9,324,970	3,662,365	حسابات جارية لدى البنوك
10,610,299	6,683,570	حسابات جارية لدى البنوك (ارصدة مستثمري الشركة)
2,495,283	6,740,677	حسابات جارية - تسوية البنك المركزي
-	19,000,000	ودائع لأجل لدى البنوك استحقاقها الأصلي أقل من ثلاثة اشهر
22,433,527	36,088,312	

4 موجودات مالية للمتاجرة

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,017,864	951,784	أسهم شركات مدرجة في الاسواق المالية المحلية:
88,500	81,000	قطاع البنوك
		قطاع النقل
1,106,364	1,032,784	

بلغت خسائر إعادة تقييم الموجودات المالية للمتاجرة 73,580 ليرة سورية خلال عام 2015 كما حصلت الشركة على توزيعات أرباح بقيمة 7,500 ليرة سورية.

بلغت خسائر إعادة تقييم الموجودات المالية للمتاجرة 9,065 ليرة سورية خلال عام 2014 كما حصلت الشركة على توزيعات أرباح بقيمة 5,000 ليرة سورية.

5 موجودات متداولة أخرى

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
12,004,454	7,336,443	إيرادات فوائد مستحقة غير مقبوضة
1,050,952	1,230,237	مصاريف مدفوعة مقدما
3,235,090	3,235,090	مبالغ قيد التسوية من الجهات الحكومية
5,000	7,500	أخرى
16,295,496	11,809,270	

6 موجودات غير متداولة أخرى

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,500,000	2,500,000	تأمينات صندوق ضمان التسوية *
2,500,000	2,500,000	

* يمثل الرصيد الجزء غير المتداول من المساهمة النقدية بصندوق ضمان التسوية والمحتسبة بناءً على النظام الداخلي لصندوق ضمان التسوية وقرار مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية وقد بلغت قيمتها 2,500,000 ليرة سورية.

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2015

7 ممتلكات ومعدات

المجموع	تجهيزات واخرى	الأثاث والمفروشات	اجهزة ومعدات	مباني	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
51,861,010	95,000	1,664,535	2,279,425	47,822,050	التكلفة أو القيمة:
15,500	-	-	15,500	-	كما في 1 كانون الثاني 2015
51,876,510	95,000	1,664,535	2,294,925	47,822,050	الإضافات
					كما في 31 كانون الأول 2015
(7,270,955)	(95,000)	(410,031)	(1,983,708)	(4,782,216)	الإستهلاك المتراكم:
(2,736,340)	-	(166,476)	(178,756)	(2,391,108)	كما في 1 كانون الثاني 2015
(10,007,295)	(95,000)	(576,507)	(2,162,464)	(7,173,324)	استهلاك السنة
					كما في 31 كانون الأول 2015
41,869,215	-	1,088,028	132,461	40,648,726	صافي القيمة الدفترية:
					كما في 31 كانون الأول 2015
المجموع	تجهيزات واخرى	الأثاث والمفروشات	اجهزة ومعدات	مباني	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
50,947,210	95,000	820,735	2,209,425	47,822,050	التكلفة أو القيمة:
913,800	-	843,800	70,000	-	كما في 1 كانون الثاني 2014
51,861,010	95,000	1,664,535	2,279,425	47,822,050	الإضافات
					كما في 31 كانون الأول 2014
(4,319,580)	(79,200)	(264,654)	(1,584,618)	(2,391,108)	الإستهلاك المتراكم:
(2,951,375)	(15,800)	(145,377)	(399,090)	(2,391,108)	كما في 1 كانون الثاني 2014
(7,270,955)	(95,000)	(410,031)	(1,983,708)	(4,782,216)	استهلاك السنة
					كما في 31 كانون الأول 2014
44,590,055	-	1,254,504	295,717	43,039,834	صافي القيمة الدفترية:
					كما في 31 كانون الأول 2014

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة

إيضاحات حول البيانات المالية

31 كانون الأول 2015

8 موجودات غير ملموسة

المجموع	الربط مع السوق	برامج كمبيوتر	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,998,125	167,500	1,830,625	التكلفة أو القيمة: كما في 1 كانون الثاني 2015
-	-	-	الإضافات
1,998,125	167,500	1,830,625	كما في 31 كانون الأول 2015
(1,121,080)	(142,341)	(978,739)	الإطفاء المتراكم: كما في 1 كانون الثاني 2015
(239,352)	(25,159)	(214,193)	إطفاء السنة
(1,360,432)	(167,500)	(1,192,932)	كما في 31 كانون الأول 2015
637,693	-	637,693	صافي القيمة الدفترية: كما في 31 كانون الأول 2015
المجموع	الربط مع السوق	برامج كمبيوتر	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
1,308,125	167,500	1,140,625	التكلفة أو القيمة: كما في 1 كانون الثاني 2014
690,000	-	690,000	الإضافات
1,998,125	167,500	1,830,625	كما في 31 كانون الأول 2014
(871,955)	(108,849)	(763,106)	الإطفاء المتراكم: كما في 1 كانون الثاني 2014
(249,125)	(33,492)	(215,633)	إطفاء السنة
(1,121,080)	(142,341)	(978,739)	كما في 31 كانون الأول 2014
877,045	25,159	851,886	صافي القيمة الدفترية: كما في 31 كانون الأول 2014

شركة سورية والمهجر للخدمات المالية المحدودة المسؤولة
إيضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول 2015

9 ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
11,591,999	11,319,846	ذمم المستثمرين في الوساطة
683,161	925,691	حسابات دائنة لجهات حكومية
31,361	9,884	عمولة السوق المستحقة غير المدفوعة
227,338	222,838	حسابات دائنة أخرى
12,533,859	12,478,259	

10 رأس المال المدفوع

تأسست الشركة برأسمال قدره 300,000,000 ليرة سورية مؤلف من 1,000 حصة بقيمة اسمية تبلغ 300,000 ليرة سورية لكل حصة، وهو موزع على الشركاء كما يلي:

المبلغ ليرة سورية	عدد الحصص	نسبة الملكية %	
156,000,000	520	52.0	بنك سورية والمهجر ش.م.م
70,500,000	235	23.5	بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل.
15,000,000	50	5.0	إحسان عمر بعلبكي
15,000,000	50	5.0	أحمد مهران خونده
15,000,000	50	5.0	طلال رمزي شعباني
15,000,000	50	5.0	حبيب أنطون بيتنجانة
7,500,000	25	2.5	ابراهيم شيخ ديب
6,000,000	20	2.0	محمد أديب جود
300,000,000	1,000	100.0	

11 الاحتياطات

- الاحتياطي الاجباري

بناء على قانون الشركات، على الشركة ان تقتطع كل سنة 10% من ارباحها الصافية لتكوين احتياطي اجباري ولها ان توقف هذا الاقتطاع اذا بلغ الاحتياطي ربع رأس المال الا انه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأس مال الشركة.

يستعمل الاحتياطي الاجباري لتأمين الحد الأدنى للدخل المعين في النظام الاساسي للشركة وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها ارباح الشركة بتأمين هذا الحد او لمواجهة نفقات الشركة الطارئة وفقا لما تقرره الهيئة العامة.

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
11,604,561	6,190,387	ربح السنة
1,160,456	619,039	احتياطي اجباري (10%)

- الاحتياطي الاختياري

بناء على قانون الشركات، للهيئة العامة للشركة ان تقرر سنويا اقتطاع ما لا يزيد على 20% من ارباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري.

يستعمل الاحتياطي الاختياري وفقا لما تقرره الهيئة العامة للشركة ويجوز توزيعه كله أو أي جزء منه كأرباح على الشركاء. قررت الهيئة العامة للشركاء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 18 شباط 2015 اقتطاع 10 بالمئة من الارباح العائدة لعام 2014 وفي اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 أيار 2014 اقتطاع 10 بالمئة من الارباح العائدة لعام 2013.

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
8,444,798	11,604,561	ربح السنة السابقة
844,480	1,160,456	احتياطي اختياري (10%)

12 إيرادات الوساطة والاستشارات المالية

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,704,024	212,387	إيرادات عمولة وساطة /بيع
1,743,650	377,237	إيرادات عمولة وساطة /شراء
3,447,674	589,624	

13 نفقات الموظفين

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
6,293,902	8,105,779	الرواتب والاجور
726,357	823,516	مصروف تأمينات اجتماعية
726,238	1,665,650	مكافآت الموظفين
153,976	169,346	الإشتراكات السنوية
15,000	13,000	أخرى
7,915,473	10,777,291	

14 مصاريف إدارية وعمومية

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
875,000	980,295	رسوم إشتراكات في سوق الأوراق المالية وأعباء حكومية
543,498	825,000	مصاريف مهنية وقانونية واستشارات
106,345	106,101	مصاريف كهرباء وماء وهاتف
604,596	619,906	مصاريف عمولات مصرفية وطوابع مالية
200,000	293,500	مصاريف الربط مع السوق
17,396	41,486	مصاريف قرطاسية ومطبوعات
250,975	415,493	مصاريف تنظيف
649,114	976,184	مصاريف صيانة
477,309	641,286	مصاريف إدارية وعمومية أخرى
3,724,233	4,899,251	

15 ضريبة الدخل

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
11,604,561	6,190,387	نتيجة السنة
(23,001,146)	(24,319,066)	يطرح إيرادات الفوائد (*)
(11,396,585)	(18,128,679)	الخسارة الضريبية
%22	%22	معدل الضريبة الفعلي

(*) تخضع إيرادات الفوائد لضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة بنسبة 7.5% تقتطع عند المنبع.

16 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

قامت الشركة (ضمن أعمالها الاعتيادية) بتعاملات تجارية مع المصارف ذات العلاقة (بنك سورية والمهجر ش.م.م.) بحدود التعاملات التجارية السائدة.

2014	2015
ليرة سورية	ليرة سورية

بنود بيان المركز المالي:

الموجودات:

حسابات جارية مدينة

13,923,392	9,834,754
------------	-----------

2014	2015
ليرة سورية	ليرة سورية

عناصر بيان الدخل الشامل:

فوائد مقبوضة

1,576,761	-
-----------	---

17 إلتزامات محتملة

الضمانات والكفالات

لدى الشركة إلتزامات محتملة كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 متعلقة بكفالة مصرفية من بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م تبلغ قيمتها 60,000,000 ليرة سورية لأمر هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بنسبة 20% من رأس المال.

لدى الشركة إلتزامات محتملة كما في 31 كانون الأول 2015 و 2014 متعلقة بكفالة مصرفية من بنك بيمو السعودي الفرنسي ش.م.م تبلغ قيمتها 5,000,000 ليرة سورية لأمر سوق دمشق للأوراق المالية – صندوق ضمان التسوية.

18 إدارة المخاطر

إن مطلوبات الشركة المالية الرئيسية تتضمن ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى والهدف الرئيسي منها هو توفير جزء من التمويل اللازم للشركة. إن موجودات الشركة المالية (بما فيها الموجودات الأخرى ونقد وأرصدة لدى المصارف) ناجمة عن عمليات الشركة.

إن المخاطر الرئيسية الناجمة عن أدوات الشركة المالية هي مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق (التي تتضمن مخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة). يقوم مجلس المديرين بمراجعة السياسات المتعلقة بإدارة هذه المخاطر كما هو ملخص أدناه:

أ. مخاطر الائتمان

إن المخاطر الائتمانية محصورة بالأصول المالية في بيان المركز المالي. تسعى الشركة لتقليل هذه المخاطر من خلال إيداع أموال الشركة لدى مصارف معتمدة وذات تصنيف ائتماني مرتفع.

ب. مخاطر الأعمال

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على قطاع الوساطة المالية بصفة عامة ومنها الاخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الاعمال. تقوم ادارة الشركة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الاجراءات المناسبة للتقليل بقدر الامكان من اثرها على نتائج الاعمال والمركز المالي للشركة.

ج. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند إستحقاقها. الجدول التالي يمثل المطلوبات المالية للشركة حسب تواريخ الإستحقاق التعاقدية كما في 31 كانون الأول:

كما في 31 كانون الأول 2015		
المجموع ليرة سورية	من 3 إلى 6 أشهر ليرة سورية	أقل من 3 أشهر ليرة سورية
12,478,259	-	12,478,259
12,478,259	-	12,478,259

ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى

كما في 31 كانون الأول 2014		
المجموع ليرة سورية	من 3 إلى 6 أشهر ليرة سورية	أقل من 3 أشهر ليرة سورية
12,533,859	-	12,533,859
12,533,859	-	12,533,859

ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى

د. مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق بمخاطر تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية المستقبلية والأدوات المالية نتيجة التغير في أسعارها السوقية. يتأثر السعر السوقي لأداة مالية بمخاطر العملة ومخاطر سعر الفائدة.

18 إدارة المخاطر (تتمة)

ه. مخاطر العملة

مخاطر العملات الأجنبية تتمثل بتذبذب قيمة أداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الشركة غير معرضة لمخاطر العملات كون جميع موجوداتها ومطلوباتها بالليرة السورية.

و. مخاطر سعر الفائدة

إن خطر سعر الفائدة هو احتمال أن تتعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة أو تغيرات في الربحية المستقبلية. وتتعرض الشركة لخطر سعر الفائدة فيما يتعلق بالودائع والقرض لأجل. تحقق الشركة في معدل سعر الفائدة عن طريق مراقبة التغيرات في سعر الفائدة على العملات التي تتركز فيها النقدية. يمثل الجدول التالي حساسية صافي الفوائد نتيجة تغيير في معدل الفائدة:

حساسية صافي إيرادات الفوائد		الزيادة (الانخفاض) في نقاط معدل الفائدة	
2014	2015		
ليرة سورية	ليرة سورية		
242,192	198,414	+ 10	
(242,192)	(198,414)	- 10	

ز. مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأدوات حقوق الملكية نتيجة لتغيرات مستويات مؤشرات الأسهم.

2014			2015			مؤشرات السوق
التأثير على الأرباح والخسائر	% التغير في أسعار الأسهم	التأثير على حقوق الملكية	التأثير على الأرباح والخسائر	% التغير في أسعار الأسهم	التأثير على حقوق الملكية	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	أسهم حقوق الملكية للمتاجرة
86,296	110,636	10%+	80,557	103,278	10%+	أسهم حقوق الملكية للمتاجرة
(86,296)	(110,636)	10%-	(80,557)	(103,278)	10%-	

ح. إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأس المال بالشركة بالتأكد من المحافظة على نسب رأس المال ملائمة بشكل يدعم نشاط الشركة ويعظم حقوق الشركاء.

تقوم الشركة بإدارة هيكل رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. لم تقم الشركة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكل رأس المال خلال السنة الحالية.

19 القيمة العادلة للأدوات المالية

تتمثل الأدوات المالية في الموجودات المالية والمطلوبات المالية. تتكون الموجودات المالية من نقد و ارصدة لدى المصارف وموجودات مالية للمتاجرة وموجودات متداولة أخرى، وتتكون المطلوبات المالية من ذمم دائنة ومصاريف مستحقة غير مدفوعة وأخرى. إن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف جوهريا عن قيمتها الدفترية.

تستخدم الشركة التسلسل الهرمي التالي في قياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية:
المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة) في سوق مالي فعال لموجودات مماثلة.
المستوى الثاني: طرق تقييم، حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة يمكن ملاحظتها إما مباشرة أو بشكل غير مباشر.
المستوى الثالث: طرق تقييم حيث أن المدخلات التي لها تأثير جوهري على القيمة العادلة غير مبنية على معلومات سوق ملحوظة.

يوضح الجدول التالي تحليل الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب كل مستوى من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية

2015				
المجموع ليرة سورية	المستوى الثالث ليرة سورية	المستوى الثاني ليرة سورية	المستوى الأول ليرة سورية	
1,032,784	-	-	1,032,784	موجودات مالية للمتاجرة
1,032,784	-	-	1,032,784	
2014				
المجموع ليرة سورية	المستوى الثالث ليرة سورية	المستوى الثاني ليرة سورية	المستوى الأول ليرة سورية	
1,106,364	-	-	1,106,364	موجودات مالية للمتاجرة
1,106,364	-	-	1,106,364	